الأمم المتحدة S/2014/31

مجلس الأمن

Distr.: General
27 January 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في الجمهورية العربية السورية

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، هو التقرير الأول عن حالة الأطفال والتراع المسلح في الجمهورية العربية السورية الذي يوافى به مجلسُ الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. ويقدم التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبها جميع الأطراف في التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

يثير التراعُ الدائر في الجمهورية العربية السورية الجزع لما تترتب عليه من آثار بالنسبة إلى الأطفال. ويُبرِز هذا التقرير كيف أن استخدام القوات الحكومية والميليشيات المرتبطة بها أسلحة وأساليب قتال عسكرية عشوائية وغير متناسبة، أدت إلى حالات لا تُحصى من قتل الأطفال وتشويههم وعرقلت حصول الأطفال على التعليم والخدمات الصحية. وكانت القوات الحكومية مسؤولة أيضا عن حالات اعتقال واحتجاز تعسفي وسوء معاملة وتعذيب للأطفال. وكانت جماعات المعارضة المسلحة مسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم سواء في القتال أو للاضطلاع بمهام الدعم، فضلا عن القيام بعمليات عسكرية، بما في ذلك اللجوء إلى الأساليب الإرهابية في مناطق آهلة بالمدنيين. ويؤكد التقرير أيضا اختفاء العديد من الأطفال. وأعاقت جميع الأطراف في التراع على نحو خطير إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق الأكثر تضررا من التراع ولا سيما عبر خطوط التراع، بما في ذلك المناطق المحاصرة. ويُبرز التقرير أيضا كيف أن الأطفال في سورية ما برحوا يعانون درجة عالية من الشدة جراء معاينتهم قتل أو جرح أفراد من أسرهم أو أقرانهم، أو نتيجة تعرضهم للانفصال عن أُسرهم و/أو تشريدهم.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويشير هذا التقرير إلى أن عمل فرقة العمل القطرية ما زال محدودا جراء القيود الجدية التي يعانيها أفرادها سواء من الناحية الأمنية أو بسبب عدم القدرة على الوصول، ما يشكل تحديا أمام القيام عل نحو فعال بالرصد والتحقق والإبلاغ في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الجمهورية العربية السورية. ويتضمن التقرير أيضا سلسلة توصيات لوقف الانتهاكات وزيادة حماية الأطفال المتضررين من التراع المسلح في الجمهورية العربية السورية.

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)، وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبها الأطراف في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

٢ – شكلت قضايا الوصول والأمن في الجمهورية العربية السورية قيودا جدية تعترض الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ومخاطر كبيرة للضحايا والشهود والمراقبين. ونتيجة لذلك، تمكَّنت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة من أن تقوم برصدٍ وإبلاغٍ مستقلين عن عدد محدود من الحالات داخل سورية. وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير في جزء كبير منها إلى المقابلات التي أجرتها الأمم المتحدة، بما فيها روايات العديد من اللاجئين السوريين. ودعمت إفادات عدة أدلى بها الضحايا والشهود، بينهم راشدون وأطفال، المنحى العام الموثق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولا تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير سوى غيض من فيض يؤشر على حجم ونطاق وخطورة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

ثانيا – التطورات السياسية والعسكرية

٣ – وسط حالات الإعراب عن السخط الشعبي إزاء الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، انطلقت احتجاجات مدنية في درعا في آذار/مارس ٢٠١١ رداً على مزاعم تعذيب أطفال متهمين بكتابة شعارات مناهضة للحكومة على جدران المباني العامة. وفي أعقاب القمع العنيف من قبل القوات الحكومية[(١)]، عمَّت المظاهرات مدنا أخرى.

٤ – وفي موازاة إعلان الرئيس بشار الأسد اتخاذ إصلاحات في نيسان/أبريل ٢٠١١، كانت مناطق مدنية آهلة بالسكان تتعرض للقصف في إطار عمليات عسكرية استهدفتها. وأدى اكتشاف أسلحة في المسجد العمري في درعا في آذار/مارس ٢٠١١، وقيام قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين في مدينة حمص واغتيال العميد في الجيش السوري عبدو خضر التلاوي واثنين من أولاده في نيسان/أبريل ٢٠١١، إلى صب الزيت على النار وتصاعد حدة العنف المسلح. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، شكَّل فارون من الجيش في تركيا الجيش السوري الحر انضوت تحت لوائه فصائل مختلفة من المعارضة المسلحة.

(١) في هذا التقرير، يشمل مصطلح ”القوات الحكومية“، ما لم يحدَّد خلاف ذلك، القوات المسلحة وقوات المخابرات والميليشيات المرتبطة بها، بما فيها الشبيحة واللجان الشعبية/قوات الدفاع الوطني.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شُكل المجلس الوطني السوري، وأصبح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ جزءا من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، المعروف بـ ''ائتلاف المعارضة السورية''.

٥ - ولم يُكتب النجاح حتى الآن للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى التوسط لإجراء مفاوضات توقِف دورة العنف. ففي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، عينت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان مبعوثا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للأزمة السورية. بيد أن وقف إطلاق النار المتفق عليه في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، لم يصمد. فاضطرت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية (البعثة) إلى تعليق أنشطتها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢. ثم عُين الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

٦ - واعتبارا من منتصف عام ٢٠١٢، تصاعدت أعمال العنف في أنحاء البلاد. وشنت القوات المسلحة السورية غارات جوية واستخدمت الأسلحة الثقيلة والذخائر العنقودية في مناطق آهلة بالمدنيين تقع تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة. وأفيد أن الحكومة سلَّحت الميليشيات الموالية لها التي عُرفت بدايةً باسم الشبيحة والتي بدأت تعمل جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة السورية وشكلت الجماعات الموالية للحكومة مجموعات أهلية للدفاع عن النفس عُرفت باسم اللجان الشعبية، لحماية الأحياء السكنية من جماعات المعارضة المسلحة. وفي مطلع عام ٢٠١٣، دُمجت تلك الجماعات تحت مظلة وطنية سُميت قوات الدفاع الوطني، وظلت تحت قيادة الأجهزة الأمنية الوطنية المحلية. وفي عام ٢٠١٣، انسحبت القوات الحكومية من أغلبية المناطق الكردية، فسيطرت الجماعات المسلحة الكردية السورية، بينها الأجنحة العسكرية لحزب المساواة الديمقراطي[٢]، على العديد من هذه المناطق في شمالي شرقي البلاد.

٧ - واعتبارا من منتصف عام ٢٠١٢، عززت جماعات المعارضة المسلحة سيطرتها على الأراضي الواقعة في المحافظات الشمالية والشرقية والجنوبية، وباتت تحصل على الأسلحة بشكل متزايد، بما في ذلك من خلال مهاجمة المرافق الحكومية. واستُخدمت المتفجرات المحلية

(٢) حزب المساواة الديمقراطي هو حزب سياسي بقيادة صالح مسلم وآسيا عبد الله. والميليشيات الكردية المرتبطة به وحدات الحماية الشعبية للرجال ووحدات الحماية الشعبية للنساء وقوات الأمن الداخلي ''أسايش''. وهذه القوات مرتبطة بالهيئة الكردية العليا، وهي تخضع لقيادة اللجنة الأمنية المسؤولة مباشرة أمام الهيئة العليا.

الصنع في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ضد القوات الحكومية ما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين، بينهم أطفال.

٨ - ورغم المحاولات المتكررة لتشكيل كيان عسكري موحد، تزايدَ تشرذم جماعات المعارضة المسلحة ضمن تحالفات مختلفة للمعارضة العسكرية. وظل الجيش السوري الحر نفسه منقسما رغم الجهود التي بذلها مجلس قيادته العسكرية العليا وحافظ كلٌ من الألوية المنضوية تحت لوائه على هوية وخطط وقيادات مستقلة. واتسمت على نحو متزايد بعض المعارضة المسلحة بالأيديولوجيات المتطرفة في ظل وجود المقاتلين الأجانب والجماعات المتطرفة مثل جبهة النصرة (مطلع عام ٢٠١٢)، التي أعلنت رسميا ولاءها لتنظيم القاعدة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبحلول عام ٢٠١٣، تغير تماما مشهد الأطراف بسبب الوجود المتزايد للجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وانتشار جماعات مسلحة خاضعة لهياكل قيادية مختلفة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية وعسكرية متباينة وتستخدم أساليب قتالية مختلفة، إلى جانب الطابع المتغير للخطوط الأمامية والأعمال القتالية بين الجماعات المسلحة نفسها.

٩ - وواصل الوضع الإنساني تدهوره؛ وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تشرد ٦,٥ ملايين نازح كانوا في حاجة إلى المساعدة داخل الجمهورية العربية السورية، بينهم نحو ٣ ملايين طفل، فضلا عن وجود أكثر من ٢,١ مليون لاجئ سوري في البلدان المجاورة، بينهم ١,١ مليون طفل. وتأثرت أيضا كل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية بالنزاع. وبات ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في سورية مشردين داخليا وهربت أعداد كبيرة منهم إلى خارج البلد.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

١٠ - مع أن التقرير يغطي فترة ثلاث سنوات تقريبا، فهو يصف حوادث الانتهاكات في سياق المراحل المختلفة التي مر بها النزاع في سورية. وتميزت المراحل المبكرة من النزاع بانتهاكات ارتكبت حكومةُ الجمهورية العربية السورية الجزء الكبير منها، ما أدى إلى إدراج القوات الحكومية، بما فيها القوات المسلحة والمخابرات السورية وميليشيات الشبيحة في مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (A/66/782-S/2012/261) لما مارسته من أنماط قتل وتشويه للأطفال وشنته من اعتداءات متكررة على المدارس والمستشفيات والموظفين الخاضعين للحماية. ومع ازدياد حدة القتال وتزايد تنظيم صفوف المعارضة، أفيد عن عدد متزايد من الانتهاكات التي ارتكبتها جماعات تابعة للجيش السوري الحر جرى

توثيقها، ما أدى إلى إدراج الجيش السوري الحر في مرفقات تقريري السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠١٣ (A/67/815-S/2013/245) لقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي التقرير نفسه، أُدرجت القوات الحكومية أيضا لارتكابها أعمال عنف جنسي خطيرة ضد الأطفال. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل انتشار التنظيمات المسلحة يشكل تحديات جدية تعترض تحديد مرتكبي الانتهاكات وإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. ومن المرتكبين المعروفين للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال القوات المسلحة السورية، وقوات المخابرات السورية مثل المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية ومكتب الأمن القومي ومديرية الأمن السياسي ومديرية المخابرات العامة؛ والميليشيات المرتبطة بالحكومة مثل الشبيحة واللجان الشعبية (التي شُكل لاحقا إطار رسمي ضمن قوات الدفاع الوطني؛ والجماعات المسلحة الكردية السورية؛ والجماعات المرتبطة بالجيش السوري الحر؛ وجبهة النصرة؛ وأحرار الشام؛ وداعش؛ وغيرها من الجماعات المسلحة المستقلة أو غير المعروفة.

ألف – تجنيد الأطفال واستخدامهم

١١ – تقوم جماعات المعارضة المسلحة بتجنيد الأطفال وباستخدامهم، في كل من أدوار المساندة وفي المعارك. وفي حين لم تتوافر أي معلومات عن قيام القوات الحكومية بتجنيد الأطفال، فإن هذه القوات مسؤولة عن إلقاء القبض على الأطفال واحتجازهم التعسفي وتعذيبهم لارتباطهم المتصور أو الفعلي بالمعارضة، وعن استخدامها الأطفال كدروع بشرية أثناء العمليات البرية.

١٢ – وتلقت الأمم المتحدة بلاغات مستمرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير عن قيام الجماعات التابعة للجيش السوري الحر بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ولم تذكر مدونة قواعد سلوك الجيش السوري الحر الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٢ تجنيد الأطفال واستخدامهم أو تحظرهما. ومع ذلك، أشارت أنشطة الرصد والتحقق إلى أن ذلك لم يكن معتمدا كسياسة عامة أو بشكل منهجي. وتشير المقابلات التي أجريت مع الأطفال وآبائهم إلى أن فقدان الآباء والأقارب والتعبئة السياسية والضغوط الممارسة من الأقران والأسرة والمجتمع أسهمت في اشتراك الأطفال في جماعات تابعة للجيش السوري الحر. وذكر العديد من الفتيان أنهم رأوا أن من الواجب عليهم الالتحاق بصفوف المعارضة. وقد سمح أيضا بتجنيد الأطفال غيابُ إجراءات التحقق من العمر أو صدور أمر من القيادة يحظر هذه الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مشاركة الأطفال كثيرا ما يسرها أحد الأقارب الذكور الأكبر سنا. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١١، زعم أحد أفراد الجيش السوري الحر من محافظة حمص أن جماعته تضم العديد من الأطفال بينهم ولده البالغ ١٥ سنة من العمر.

ورغم تدريب الأطفال على استخدام الأسلحة والسكاكين، فإن قرار تسليح الأطفال يصدر على أساس كل حالة على حدة. ولدى جماعات المعارضة المسلحة المختلفة قواعد مختلفة بشأن دور الأطفال، والسن التي يتلقى فيها الأطفال التدريب العسكري أو يسمح لهم فيها بحمل السلاح أو المشاركة في الهجمات. وزعم فتى يبلغ ١٢ سنة من العمر من مدينة إدلب، على سبيل المثال، أن طلب انضمامه إلى شقيقه في الجيش السوري الحر قد رُفض في عام ٢٠١٢ لصغر سنه.

١٣ - وجرى تدريب فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ سنة وتسليحهم واستخدامهم كمقاتلين أو لممارسة أعمال نقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، أفاد صبي يبلغ ١٥ سنة من العمر بأن الجيش السوري الحر جنده في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في تلكلخ (محافظة طرطوس)، وأنه شارك في العمليات العسكرية. وقد فر من المنطقة وخرج من صفوف الجماعة بعد القبض عليه في كمين نصبته القوات الحكومية. ومن الدلالات المماثلة أيضا حالة صبي من حمص يبلغ ١٦ سنة من العمر أفادت التقارير بأنه انضم إلى الجيش السوري الحر كمقاتل في عام ٢٠١٢. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أبلغت أسرته الأمم المتحدة أنه لا يزال يقاتل مع الجماعة. وأفادت التقارير بأن فتيين يبلغان ١٦ و ١٧ سنة من العمر خضعا للعلاج في مستشفى مؤقت في شباط/فبراير ٢٠١٢ في مدينة حلب بعد القتال تحت لواء الجيش الحر السوري. واستخدم الجيش السوري الحر الأطفال أيضا كطباخين وحمالين ومهربي أسلحة عبر الحدود ومخبرين وجواسيس ورسل وكذلك في أعمال تنظيف الأسلحة وإعداد الذخيرة وتحميلها. فعلى سبيل المثال، جرى تدريب صبي في الـ ١٧ من العمر، من القُصير، محافظة حمص، وتسليحه واستخدامه في مساعدة المدنيين المحاصرين أو الجرحى خلال أعمال القصف، وفي دفن الموتى. كما جرى توثيق حالات عن فتية وفتيات يستخدمهم الجيش السوري الحر في عمليات الإجلاء الطبي عبر الحدود وعبر الخطوط من أجل توفير الإمدادات الطبية للمستشفيات الميدانية وللمساعدة في تقديم الخدمات الصحية لحالات الطوارئ والصدمات النفسية، الأمر الذي يعرضهم لخطر كبير.

١٤ - وجرى توثيق حالات تجنيد الجماعات المسلحة السورية الكردية للأطفال واستخدامهم، وبخاصة قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تقارير عن فتية وفتيات تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة مرتبطين بالجماعات المسلحة السورية الكردية في محافظة الحسكة في مهام مساندة وقتال، جرى توثيقها والتحقق منها. وقد استُخدم الأطفال في معظم الأحيان في إعمال نقاط التفتيش وفي نقل المعلومات والإمدادات العسكرية، ولكن جرى تدريبهم أيضا على المشاركة في عمليات القتال. وذكر صبي في الـ ١٧ من العمر أنه انضم إلى جماعات مسلحة سورية كردية في تموز/يوليه ٢٠١٢ من أجل

حماية منطقة سكنه في بلدة القامشلي الحدودية (محافظة الحسكة). وزعم أنه تلقى التدريب وشارك في وقت لاحق في عمليات عسكرية وفي حراسة نقاط التفتيش. كما وردت ادعاءات عن أطفال مرتبطين بجماعة جبهة النصرة وداعش، ولكن لم يمكن التحقق من حالات مماثلة عند كتابة هذا التقرير.

١٥ - وما يثير القلق بوجه خاص حالات تجنيد الأطفال أو محاولة تجنيدهم في مجتمعات اللاجئين في البلدان المجاورة. وتتصل غالبية الحوادث بالتجنيد على أيدي الجماعات المرتبطة بالجيش السوري الحر أو الجماعات المسلحة السورية الكردية. وحُدد الافتقار إلى التعليم أو إلى فرص العمل وضغط الأقران كعوامل رئيسية تؤدي إلى تجنيد الأطفال اللاجئين.

١٦ - ولم تتلق الأمم المتحدة تقارير عن أطفال جرى تجنيدهم رسميا من جانب القوات الحكومية. ومع ذلك، أفيدَ بأن القوات الحكومية، بما في ذلك ميليشيات الشبيحة واللجان الشعبية/قوات الدفاع الوطني، مارست الترهيب واحتجزت الشباب، بما في ذلك من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، للانضمام إلى صفوفها عند نقاط التفتيش وأثناء الغارات على المناطق الموالية للحكومة والمناطق المتنازع عليها. وفي إحدى الحالات التي وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٢، أبلغ رجلٌ الأمم المتحدة بأن القوات المسلحة السورية حاولت تجنيد ابنه الذي يبلغ ١٦ سنة من العمر أثناء عبورهما نقطة تفتيش في محافظة دير الزور.

١٧ - وجمعت الأمم المتحدة أيضا تقارير تشير إلى استخدام الأطفال كدروع بشرية أثناء عمليات برية للقوات الحكومية، ولا سيما خلال تلك التي شُنت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن القوات الحكومية استخدمت المدنيين، خلال شهر رمضان عام ٢٠١١ في كفر نبل (محافظة إدلب)، بينهم ما لا يقل عن ثمانية أطفال، كدروع بشرية، وهددت بقتل الأطفال إذا لم تستسلم المعارضة؛ ولا يزال مصير الأطفال الثمانية مجهولا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أفادت التقارير بأن القوات المسلحة السورية اجتاحت دير بعلبة (محافظة حمص)، وأجبرت النساء والأطفال على النزول إلى الشوارع. ولدى اقتراب جماعات الجيش السوري الحر من البلدة، أفيد بأن المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أجبروا على الاصطفاف والوقوف بين دبابات الجيش السوري وجنوده من أجل ثني جماعات الجيش السوري الحر عن مهاجمة البلدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، في مدينة حمص، أفيد بأن القوات المسلحة السورية اختطفت أطفالا من المدارس وجابت بهم الشوارع مستخدمة مكبرات الصوت للإعلان عن وصولهم وإبلاغ المهاجمين المحتملين بعدم إطلاق النار نظرا لوجود أطفال معهم. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، في قرية كفر زيتة، في محافظة حماة، أفيد بأن القوات المسلحة السورية ألقى القبض على عدد كبير من الأطفال، فتيانا

وفتيات، ولا سيما ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٢ سنة، واستخدمهم كدروع بشرية. واضطر الأطفال أيضا إلى الوقوف أمام دبابات الحكومة وإنشاد أغاني موالية للحكومة وتنظيم مظاهرة مؤيدة لرئيس الجمهورية العربية السورية تحت التهديد بالقبض عليهم أو احتجازهم. وأفادت التقارير بأن القوات المسلحة السورية اختطفت حوالى ٢٠ من هؤلاء الأطفال، أطلق سراحهم بعد ذلك بأسبوع وهم في حالة من الصدمة ويحملون علامات تعرضهم للتعذيب.

احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

١٨ - أُلقيَ القبض على الأطفال، وتعرضوا للاحتجاز وسوء المعاملة والتعذيب في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك مرافق خارج إطار القانون، من جانب القوات الحكومية في حملات اعتقال واسعة النطاق، لا سيما في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وألقي القبض على الأطفال لمشاركتهم أو مشاركة أقاربهم الفعلية أو المفترضة في المظاهرات أو تقديم المساندة لجماعات المعارضة المسلحة. وجمعت الأمم المتحدة تقارير عن أطفال أُلقي القبض عليهم في منازلهم والمدارس والمستشفيات والطرقات، وعند نقاط التفتيش في محافظات درعا وإدلب وحمص وحلب ودير الزور ودمشق. وأفيد بأن الأطفال الذين ألقي القبض عليهم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تنقلوا بين العديد من مرافق الاحتجاز، واحتُجزوا في كثير من الأحيان في مرافق احتجاز تابعة لقوات المخابرات، لعدة أشهر في بعض الأحيان.

١٩ - ولا يستوفي بعض مرافق الاحتجاز من قبيل المدارس والمستشفيات والمنازل الخاصة ونقاط التفتيش الحد الأدنى من المعايير الدولية لقضاء الأحداث. وتشير روايات متعددة لأطفال وشهود بالغين إلى أن أغلبية الأطفال احتجزوا في نفس زنزانات المعتقلين البالغين، وأفيد بأن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم ١١ سنة تعرضوا لسوء المعاملة ولأعمال ترقى إلى التعذيب من أجل انتزاع الاعترافات أو إذلالهم أو للضغط على أحد الأقارب من أجل الاستسلام أو الاعتراف. وأفادت التقارير بأن إساءة المعاملة والأعمال التي ترقى إلى التعذيب شملت الضرب بكابلات معدنية وبالسياط والعصي الخشبية والمعدنية؛ والصدمات الكهربائية، بما في ذلك على الأعضاء التناسلية؛ واقتلاع أظافر أصابع اليدين أو القدمين؛ واستخدام العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب أو التهديد بالاغتصاب؛ وإجراء محاكمات بإجراءات صورية؛ والحرق بعقب السجائر؛ والحرمان من النوم؛ والحبس الانفرادي؛ والتعرض إلى تعذيب الأقارب. وتشير التقارير إلى تعليق الأطفال أيضا على الجدران أو من السقف، من المعصمين أو غيرهما من الأطراف، وإجبارهم على وضع رؤوسهم وأعناقهم وأرجلهم عبر دولاب أثناء تعرضهم للضرب، وربطهم إلى لوح خشبي وضربهم. وعلى سبيل المثال،

أبلغ عن قيام القوات المسلحة السورية بإلقاء القبض على صبي في الـ ١٦ من العمر في آذار/مارس ٢٠١٢، واحتجازه مع حوالى ٢٠ طفلا آخرين. وتعرض الأطفال والبالغون للضرب بقضبان معدنية أو اقتلاع أظافرهم أو بتر أصابعهم، وضربهم بالمطرقة على ظهورهم، حتى الموت في بعض الأحيان.

٢٠ - ولم يُسمح إلى حد كبير بوصول الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية إلى الأطفال المحتجزين. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتلق أفراد أسر الأطفال المحتجزين أي معلومات عن مصيرهم في كثير من الأحيان.

٢١ - وعلى الرغم من أنه لا تتوافر سوى معلومات محدودة، وردت ادعاءات بأن جماعات المعارضة المسلحة سيطرت أيضا على مرافق احتجاز تعرض فيها أطفال يُعتقد بأنهم مناصرون للحكومة إلى سوء المعاملة والتعذيب.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٢٢ - قدرت الأمم المتحدة، حتى لحظة كتابة هذا التقرير أن ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا، بينهم أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل، وجُرِح عدد أكبر من ذلك منذ آذار/مارس ٢٠١١. وجمعت الأمم المتحدة تقارير عن أطفال أصيبوا بجروح خلال أعمال القتال بسبب عمليات القصف المكثف بالمدافع وإلقاء القنابل جوا. وفي بعض الحالات، كانت الإصابات كناية عن صدمات نفسية متعددة ناجمة عن حروق أو جروح ناجمة عن الشظايا أو بتر أطراف أو إصابات في العمود الفقري. واستلزمت الخيارات المحدودة في العلاج في بعض الأحيان بتر الأطراف ما أدى بدوره إلى حصول التهابات و/أو الإصابة بالشلل أو الإعاقة الدائمة.

٢٣ - وطوال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، أفيد عن وجود أطفال في سن الـ ١١ بين المتظاهرين المناوئين للحكومة أصيبوا بجروح أو توفوا رميا بالرصاص على يد القوات الحكومية في محافظات درعا وحمص وإدلب وحلب ودمشق وحماة ودير الزور. وفي إحدى الحالات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصيب صبي في الـ ١٦ من العمر أثناء مشاركته في مظاهرة في بلدة حمص القديمة، في ظهره برصاص قناص حكومي وأصيب بالشلل في وقت لاحق. وزعم شاهد في مظاهرة في محافظة إدلب في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بأنه نقل صبيين عمرهما ١٢ و ١٧ سنة، أطلقت عليهما القوات الحكومية الرصاص، إلى المستشفى حيث توفيا بعد ذلك.

٢٤ - كما أدى استهداف المناطق السكنية والأنشطة العسكرية الجارية فيها إلى قتل وتشويه الأطفال. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن فتى في الرابعة عشرة من عمره كان يحمل أرغفة خبز من أحد المخابز في تموز/يوليه ٢٠١١، قتل برصاص قناص في محافظة حمص. وأفاد أحد الآباء بأن ابنه البالغ من العمر سبعة أشهر أصيب في العنق بطلق ناري من قناص يتمركز عند نقطة تفتيش عسكرية تابعة للقوات الجوية السورية قبالة منزله في آب/أغسطس ٢٠١١، في حي الخالدية في حمص. كما أفيد عن قتل أطفال وتشويههم على يد القوات المسلحة السورية وعناصر الشبيحة أثناء العمليات البرية، بما في ذلك أثناء التفتيش من منزل إلى منزل عن أعضاء المعارضة. وأفيد بأن القوات الحكومية استخدمت أيضا أسلحة ذات طبيعة عشوائية وقوة غير متناسبة. واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٢، وصفت تقارير متسقة استخدام ذخائر عنقودية وقذائف أرض - أرض أو قنابل ''براميل'' في المناطق المدنية. واستخدمت قنابل حرارية في مدينة حلب خلال عام ٢٠١٢، مما دمر مباني سكنية كاملة. بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير كثيرة عن استخدام الرصاص المتمدد ضد الأطفال.

٢٥ - وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حاصرت القوات الحكومية قرى ومدنا وأخضعتها لقصف وغارات جوية مكثفة أدت إلى قتل أطفال وتشويههم في محافظات حمص ودمشق وإدلب وحلب وحماة ودرعا والحسكة واللاذقية. وفي حادثة وقعت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قتلت فتاة في العاشرة من العمر، وشوّه أخوتها الأربعة الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٠ سنوات، خلال القصف على قرية الحية في محافظة حلب. وفي حادثة أخرى وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في خربة الغزالة (محافظة درعا) أصاب قصف شديد من جانب القوات الحكومية مجموعة من النساء والأطفال الهاربين من المنطقة، وأفيد بأن ذلك أدى إلى مقتل طفلين وإصابة اثنين آخرين بجروح بليغة. وخلال معركة القصير (محافظة حمص) في أيار/مايو ٢٠١٣، أفاد شهود عن استمرار القصف العشوائي وغير المتناسب وعن استخدام القناصة ضد المدنيين الهاربين من المنطقة. واستهدفت الغارات الجوية الحكومية على نحو متكرر مخيمات النازحين بالقرب من الحدود التركية، كما جرى مثلا خلال استهداف مخيم باب السلام في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، استمرت الأعمال القتالية المتقطعة، بما في ذلك استمرار القصف بقذائف الهاون والغارات الجوية على المخيمات الفلسطينية وحولها في اليرموك والحسينية والسبينة وبرزة وجوبر والقابون وخان عيشة ودرعا.

٢٦ - وكان الأطفال أيضا من بين ضحايا أعمال القتل الجماعي التي يزعم أن القوات الحكومية ارتكبتها في محافظات حمص ودرعا وحماة وطرطوس، التي حصل معظمها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، في منطقة الحولة (محافظة حمص) أفيد بأن

أكثر من ١٠٠ شخص، بينهم ما لا يقل عن ٤٩ طفلاً، قتلوا بإطلاق النار على معظمهم من مسافة قريبة. وتحدثت الأمم المتحدة مع شاهد ذكر أن زوجته وأطفاله الثلاثة (صبيّان أحدهما في الخامسة والآخر في الثامنة من العمر، وفتاة في الثالثة من العمر) قُتلوا أمامه، بينما أصيبت ابنته البالغة من العمر عشر سنوات برصاصة، ولا يزال أحد أبنائه في عداد المفقودين. وأفيد بأن الأطفال أيضا كانوا من بين عشرات ضحايا أعمال القتل الجماعي في بلدتي البيضا وبانياس (محافظة طرطوس) في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وفي العديد من هذه الحالات، يبدو أن أطفالاً قتلوا في منازلهم، وأن النار أطلقت عليهم من مسافة قريبة.

٢٧ - وخلال السنتين الأوليين من النزاع، كانت معظم حوادث قتل الأطفال وتشويههم تُنسب إلى القوات الحكومية. لكن بسبب زيادة الحصول على الأسلحة الثقيلة واستخدام أساليب الترهيب بشكل أساسي، بدأت جماعات المعارضة المسلحة تنخرط على نحو متزايد في هذا النوع من الأعمال في عام ٢٠١٣.

٢٨ - وكان الأطفال من بين ضحايا أعمال القتل الجماعي في محافظة اللاذقية التي ارتكبت على يد تحالف من جماعات المعارضة المسلحة يُزعم بأنها تشمل أحرار الشام، وداعش، وجبهة النصرة، وجيش المهاجرين والأنصار، وصقور العز من خلال ما يسمى ''هجوم البارودة'' على قرى علوية في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٣. وقتل ما لا يقل عن ١٨ طفلا، بينهم فتيان وفتيات تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات، وشوه عدد غير معروف من الأطفال أثناء العملية. وأطلقت النار على معظم الأطفال وهم في بيوتهم أو حين كانوا يحاولون الفرار مع أفراد عائلاتهم. وفي بعض الحالات، أفاد مدنيون بأن جماعات المعارضة المسلحة حاولت نقل مدنيين إلى مناطق أخرى قبل شن العمليات. لكن في معظم الحوادث، قام جماعات تابعة للجيش السوري الحر وجماعات مسلحة أخرى بعمليات عسكرية في مناطق مكتظة بالسكان، ما أدى إلى نزوح المدنيين، بينهم أطفال، ووقوع خسائر في صفوفهم. وأفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة استخدمت قناصين ومدافع هاون وصواريخ وأجهزة متفجرة محلية الصنع في المناطق السكنية.

٢٩ - وشاركت جماعات المعارضة المسلحة أيضا في عمليات إعدام الأطفال بإجراءات موجزة. وقد حالت عدم القدرة على الوصول لأسباب أمنية دون قيام الأمم المتحدة بتوثيق منهجي لهذه الحالات. ويعتقد أن هذه الاتجاهات هي أكبر بكثير من عدد الحالات المسجلة. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن عناصر الجيش السوري الحر، في محافظة دمشق في عام ٢٠١١، قتلوا فتى في السادسة عشرة من العمر يُزعم بأنه أرغم على العمل مع الحكومة عندما احتجزت القوات الحكومية والده. وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير عن عمليات قتل أطفال

على يد جبهة النصرة، بما في ذلك فتى في السادسة عشرة من العمر قتل رميا بالرصاص في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في محافظة الحسكة. وفي محافظة الحسكة أيضا أفيد عن قتل فتى في الرابعة عشرة من العمر رميا بالرصاص على يد عناصر كردية مسلحة مرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي خلال مظاهرة قام بها فصيل كردي آخر.

٣٠ - كما وجد الأطفال أنفسهم محاصرين في تبادل إطلاق النار بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، أو بين الجماعات المسلحة نفسها. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي هجوم شنته جبهة النصرة في محافظة الحسكة، أصيب ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٦ سنة يحرسون نقطة تفتيش لأكراد سوريين مسلحين مرتبطين بحزب الاتحاد الديمقراطي بجروح بالغة. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أصيبت فتاة في الثالثة عشرة من العمر أثناء تبادل لإطلاق النار بين القوات الحكومية وأفراد الجيش السوري الحر وهي تحاول الفرار من القصير.

٣١ - واستنادا إلى معلومات موثوقة، أدى عدد من الهجمات بقذائف الهاون على دمشق وحولها إلى قتل ما لا يقل عن تسعة أطفال وجرح ما لا يقل عن ٤٣ آخرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل أربعة أطفال وسائق حافلة وأصيب أربعة أطفال ومشرفان بعد إصابة قذيفة هاون حافلة مدرسية خارج إحدى المدارس في منطقة باب شرقي في دمشق.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أطلعت وزارةُ الداخلية السورية الأمـمَ المتحدة على سجلاتها المتعلقة بالأطفال الذين يُزعم بأنهم قُتلوا أو جُرحوا على أيدي جماعات المعارضة المسلحة في مختلف المحافظات. واستنادا إلى تلك الأرقام، قُتل ما لا يقل عن ١٣٠ طفلا، بما في ذلك جراء القصف وإطلاق النار والإعدام بإجراءات موجزة، وجُرح ما لا يقل عن ١١٨ طفلا بين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٣ - وخلصت بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، في تقريرها عن مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في منطقة الغوطة بدمشق في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ (A/67/997-S/2013/553)، إلى أن أسلحة كيميائية استُخدمت على نطاق واسع ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، لا سيما في صفوف المدنيين، بينهم العديد من الأطفال. وأفاد التقرير أيضا عن استخدام صواريخ أرض - أرض تحمل عامل السارين المؤثر على الأعصاب في عين ترما والمعضمية وزملكا وريف دمشق. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمم المتحدة مؤشرات على استخدام المزيد من

الأسلحة الكيميائية التي أفيد بأنها أوقعت إصابات بين الأطفال في محافظات حلب وحمص وإدلب ودمشق، لكنها لم تتمكن من تأكيد هذه الادعاءات أو تحديد هوية الجناة.

جيم – العنف الجنسي ضد الأطفال

٣٤ – يُعتقد أن الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في سورية لا يتم بصورة جيدة ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى المخاوف من الانتقام والوصمة الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم توفر خدمات الاستجابة المأمونة والسرية. وأفيد بأن العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء، أو الخوف من العنف الجنسي، هو أحد الأسباب الكامنة وراء التشرد الداخلي للأسر أو فرارها من سورية.

٣٥ – وقد وثقت الأمم المتحدة العنف الجنسي ضد الأطفال أثناء احتجازهم من قبل القوات الحكومية في مرافق الاحتجاز الرسمية أو غير الرسمية. وأفادت التقارير بأن العنف الجنسي استُخدم بقصد الإذلال أو إلحاق الضرر أو الإرغام على الاعتراف أو الضغط على أحد الأقارب لتسليم نفسه. وارتكب حوادثَ العنف الجنسي أو التهديد بالعنف الجنسي في معظم الأحيان أفراد في أجهزة المخابرات السورية والقوات المسلحة السورية ضد الأشخاص الذين يعتبر أنهم يشكلون جزءا من المعارضة أو ينتمون إليها. وتفيد التقارير بأن العنف الجنسي يشمل استخدام الصدمات الكهربائية أو إحراق الجهاز التناسلي واغتصاب الفتيان، وفي بضع حالات، الفتيات. كما تجري السخرية من الفتيان قيد الاحتجاز وإذلالهم جنسياً والتهديد باغتصاب أفراد أسرهم. فقد أفاد فتى في السادسة عشرة من العمر من محافظة إدلب، مثلاً، بأنه اعتقل في آذار/مارس ٢٠١٢، مع خمسة فتيان آخرين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ سنة عند نقطة تفتيش بالقرب من مدرسته واحتجزوا في مركز تديره قوات المخابرات. وأفاد الصبي بأنه شهد صديقه البالغ من العمر ١٤ عاما يُعتدى عليه جنسياً، ثم قتل. وفي مثال آخر، جمعت الأمم المتحدة معلومات عن علاج طبي لصبيين يبلغان من العمر ١٥ و ١٦ سنة، كان قد ألقي القبض عليهما في دوما، في ريف دمشق، في تموز/يوليه ٢٠١٢، واحتجزا لمدة ثلاثة أشهر في مركز المخابرات الجوية في دمشق، حيث يزعم أنهما تعرضا لاعتداء جنسي.

٣٦ – كما تلقت الأمم المتحدة تقارير عن مزاعم بالاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك في وجود الأقارب، من جانب القوات الحكومية، وبخاصة عند نقاط التفتيش أو أثناء المداهمات وعمليات تفتيش منازل الأسر التي تعتبر مؤيدة للمعارضة. وذكر أفراد في محافظة إدلب بأنهم هم أو جيرانهم قد قاموا بإيواء أو بمساعدة عدد من ضحايا الاغتصاب من الشابات الهاربات

من منطقة باب عمر (محافظة حمص) في أعقاب عمليات برية شنتها القوات المسلحة الحكومية في آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي حالة موثقة أخرى كانت القوات المسلحة السورية تقوم بأعمال التفتيش في الأحياء السكنية بحثاً عن مدنيين شاركوا في مظاهرات مناهضة للحكومة في محافظة حمص في تموز/يوليه ٢٠١٢، لكنهم بدلاً من ذلك، اعتقلوا تعسفاً فتاة في الرابعة عشرة من العمر واحتجزوها لمدة ستة أشهر واغتصبوها.

٣٧ - ووردت أيضا ادعاءات بممارسة العنف الجنسي من جانب جماعات المعارضة المسلحة، ولكن الأمم المتحدة لم تتمكن من مواصلة التحقق من صحتها في فترة كتابة هذا التقرير بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى المكان.

٣٨ - ولا يزال العنف والاستغلال الجنسيان والجنسانيان، وتعرُّض الأطفال المشردين بشكل عام في الجمهورية العربية السورية وخارجها لهذه الإساءات تشكل مصدرا للقلق الشديد، ومن أكثر العواقب إثارة للقلق في الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع الدائر في سورية.

دال - الهجمات على المدارس أو المستشفيات

٣٩ - تأثرت المدارس والمستشفيات بشدة جراء النزاع في الجمهورية العربية السورية التي تُستهدف بشكل غير متناسب من قبل جميع الأطراف. إن الهجمات على المدارس والمستشفيات، واستخدامها العسكري على نطاق واسع، واستهداف المدرسين والعاملين في المجال الطبي من قبل جميع الأطراف عطَّل حق الأطفال في الحصول على التعليم والخدمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، أدت الغارات الجوية الحكومية والقصف العشوائي من قبل جماعات المعارضة المسلحة على المناطق الآهلة بالسكان إلى إلحاق الضرر بمرافق التعليم والصحة أو تدميرها.

٤٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أفادت إحصاءات حكومية بأن من إجمالي المدارس السورية البالغ عددها ٢٢ ٠٠٠ مدرسة، بلغ عدد المدارس التي أصيبت بأضرار أو دمرت أكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة، وعدد المدارس التي استخدمت كملاجئ للمشردين أكثر من ١ ٠٠٠ مدرسة. وأشارت التقديرات إلى أن عدد الأطفال الذين تغيبوا عن المدرسة أو لم ينتظموا في الدراسة في سورية بلغ ٢,٢٦ مليون طفل. وتغيب عن العمل أكثر من ٥٢ ٥٠٠ مدرِّس (٢٢ في المائة) وأكثر من ٥٢٣ مستشارا مدرسيا (١٨ في المائة). ويبلغ عدد المدارس التي تعمل في سورية بنظام النوبتين نحو ١ ٦١٥ مدرسة. كما تقلصت قدرة أطفال اللاجئين الفلسطينيين على الحصول على الخدمات التعليمية. وأثناء إعداد هذا التقرير، كان عدد مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي لا تزال تعمل يقتصر على ٣٩ مدرسة من إجمالي عدد المدارس البالغ

١١٨ مدرسة، وكان بعضها يعمل بنظام ثلاث نوبات، بينما أغلقت ٧١ مدرسة، ويجري استخدام ٨ مدارس كأماكن إيواء للمشردين داخليا، وتعمل ٨ مدارس أخرى بصورة جزئية تُستخدم أيضا كأماكن إيواء للمشردين داخليا.

٤١ - وفي عام ٢٠١١، قامت القوات الحكومية، حسبما أفادت التقارير، باستهداف مدارس التي كان يعتقد أن الطلاب والمدرسين شاركوا فيها في مظاهرات ضد الحكومة. وأفاد شهود عيان بأن المدارس أصيبت بأضرار أو دمرت، وألقي القبض على عدد كبير من أطفال المدارس والمدرسين في المدرسة. وقامت القوات الحكومية أيضاً بمهاجمة المدارس بالمدفعية، ووضعت قناصة في مباني المدارس في محافظات دمشق وحمص وحماة وحلب ودرعا. وفي حادث وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في القصير، زُعم بأن أحد عناصر الشبيحة أطلق النار على مبنى مدرسي من فناء المدرسة، مما أدى إلى مصرع فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما وإصابة عدة أطفال آخرين. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حسب رواية لطفل يبلغ من العمر ١١ عاما من درايا (محافظة دمشق)، سقط زميله قتيلا بأعيرة نارية أطلقت عليه أثناء هروبه من قوات حكومية كانت تطلق النار على مدرسته، ما أدى إلى مصرع وإصابة عدد أكبر من الأطفال حسبما أفادت الرواية. وفي نهاية عام ٢٠١١، تعرضت المدارس بصورة متزايدة طوال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لضربات جوية وقصف كثيف من القوات الحكومية، بصورة رئيسية في محافظات درعا وحماة وحمص وإدلب وحلب. وعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قُتل خمسة أطفال في ضربة جوية تعرضت لها مدرسة الحولة العامة (محافظة حمص).

٤٢ - وظلت المدارس تستخدم أيضاً كمراكز للاحتجاز، من قبل القوات الحكومية بدرجة كبيرة. وعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة السورية وعناصر الشبيحة في إحدى المدارس المحلية، حسبما أفادت التقارير، بإلقاء القبض على ستة بنين من كفر نبل (محافظة إدلب) في آذار/مارس ٢٠١٢ عند نقطة تفتيش واحتجزهم لمدة ١١ يوما.

٤٣ - وتلقت الأمم المتحدة أيضا معلومات عن تدمير مدارس أثناء عمليات توغل في القرى أو غارات عليها قامت بها جماعات المعارضة المسلحة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣، أفادت تقارير بأن مقاتلي جبهة النصرة استخدموا مدرستين كقاعدتين عسكريتين في تل براك والحول (محافظة الحسكة). وفي أيار/مايو، أفادت تقارير بأن عناصر من الجيش السوري الحر نهبت مدرستين في حماة، مما أسفر عن إغلاقهما وتعطيل الدراسة لما يقرب من ١ ٥٠٠ طالب. ووردت أيضاً معلومات بشأن قيام جماعات مسلحة متشددة بإعدام مدرسين بإجراءات موجزة، بما في ذلك أمام طلابهم.

٤٤ - وكانت جميع الأطراف استخدمت المدارس كثكنات عسكرية أو قواعد عمليات أو مواقع للقناصة أو مرافق للاحتجاز، بما في ذلك أثناء حضور الأطفال حصصهم، مما عرضهم لمخاطر بالغة لاستهدافهم. ففي حلب، قامت القوات الحكومية في أيار/مايو ٢٠١٢ باستهداف مدرسة ابتدائية زُعم بأن جماعة تابعة للجيش السوري الحر استخدم جزءا منها كقاعدة، مما أسفر عن إصابة ١٥ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٢ سنة. وفي فترة لاحقة من عام ٢٠١٢، أفيد بأن جماعات تابعة للجيش السوري الحر استخدمت مدرستين كقواعد عمليات في منطقة صلاح الدين (محافظة حلب) وثلاث مدارس كمخازن للأسلحة وقواعد عسكرية في القصير (محافظة حمص)، مما عطل الدراسة لما يقرب من ٢ ١٠٠ طفل. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت داعش في شمال سورية تحاول منذ منتصف عام ٢٠١٣ التحكم بالمناهج الدراسية في المدارس بل وأنشأت مدارس إسلامية أفيد بأنها تلقن الأطفال القتال من أجل ''الجهاد''.

٤٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أفيد عن وقوع عدة هجمات على مدارس في دمشق. وبحسب الأنباء، قصفت مجمعات مدارس في مناطق الدويلعة وباب شرقي والقصاع في دمشق بقذائف الهاون يومي ٣ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي، ما أسفر عن مصرع أطفال وعدد من العاملين في المدارس. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت وزارة التعليم الدراسة في المناطق المتضررة لمدة ثلاثة أيام خشية وقوع هجمات أخرى.

٤٦ - ووفقا لمعلومات أطلعت حكومةُ الجمهورية العربية السورية الأممَ المتحدة عليها، دُمر ما لا يقل عن ٣ ٠٠٤ مدارس منذ بداية النزاع وحُولت ١ ٠٦٨ مدرسة، تمثل ٢٠ في المائة من المدارس في سورية، إلى ملاجئ، ما حرم، حسبما أفيد، نحو مليوني طفل من الحصول على التعليم. وعرضت الحكومة أيضا سجلات أظهرت حصول ٢٨ اعتداء على المدارس والحافلات المدرسية، زُعم بأن جماعات المعارضة المسلحة قامت بها بين ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٧ - وتفيد التقارير أن القوات الحكومية كانت المرتكب الرئيسي للهجمات على المستشفيات وغيرها من البنى التحتية الصحية، التي كانت بالدرجة الأولى مرافق صحية مؤقتة تديرها المعارضة، وكذلك للتهديدات والأخطار على العاملين الطبيين. وإضافة إلى ذلك، استخدمت القوات الحكومية عددا من المستشفيات لأغراض عسكرية، بإقامة نقاط تفتيش عند مداخلها، والتدخل في عمل الموظفين الطبيين، وإلقاء القبض على المرضى والعاملين الصحيين، ووضع قناصة على أسطحها. وتمركز القناصة، حسبما أفادت التقارير، على أسطح المستشفيات العامة والخاصة في محافظة حمص. وتشير التقارير أيضاً إلى أن القوات

الحكومية استغلت الموظفين الطبيين وتوفير الرعاية الصحية لتحقيق ميزة عسكرية على المعارضة وحرمان كل من المقاتلين والمدنيين الذين يتصور أنهم مؤيدون للمعارضة من الحصول على الرعاية الطبية.

٤٨ - ونتيجة للخوف من الاحتجاز أو سوء المعاملة أو الإعدام من قبل القوات الحكومية، قامت الشبكات الصحية التابعة للمعارضة بإنشاء مستشفيات ميدانية مؤقتة في المنازل الخاصة وفي المساجد. وتشير روايات متعددة لموظفين أو متطوعين طبيين يعملون في تلك المرافق إلى أن القوات الحكومية دأبت على استهداف وقصف المستشفيات المؤقتة أو العادية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وكذلك سيارات الإسعاف الخاصة بالمعارضة، ما أسفر عن مصرع مرضى وموظفين طبيين أو إصابتهم، وعن إلحاق أضرار بالبنية التحتية واللوازم الطبية. وعلى سبيل المثال، قامت طائرة تابعة للقوات المسلحة السورية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بقصف مستشفى ''النور'' الميداني في يبرود (بمحافظة حمص)، ما أسفر عن مصرع ثمانية مرضى على الأقل.

٤٩ - وتصف روايات عديدة حالات استخدمت فيها القوات الحكومية المرافق الصحية لتحديد هوية أفراد المعارضة ومؤيدهم أو أقاربهم المصابين، أو منعت وصول الرعاية الطبية إلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال، للاعتقاد بأنهم من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وعلى سبيل المثال، قامت القوات المسلحة السورية مرات عدة بمهاجمة مستشفى البير في الرستن بمحافظة حمص. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فُرض حصار بالدبابات على المستشفى حسبما أفادت التقارير. وقام الجنود بتفتيش المستشفى والقبض على ٢٥ شخصا، وادُّعي بأنهم أُعدموا عند مدخله. وقامت القوات الحكومية في فترة لاحقة باستخدام جزء من المستشفى نفسه كقاعدة عسكرية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، انخفضت الاستشارات الطبية بنسبة ٧٠ في المائة حسبما أفادت التقارير نتيجة لاستمرار الوجود العسكري.

٥٠ - وأفيد بأن مقاتلي المعارضة والمدنيين المصابين، بمن فيهم الأطفال، الذين أدخلوا مستشفيات حكومية في مناطق يُعتقد بأنها موالية للمعارضة في محافظات حمص وإدلب ودرعا وحلب، تعرضوا للاعتقال والاحتجاز وسوء المعاملة ولأعمال ترقى إلى التعذيب من جانب أطباء مدنيين و/أو أفراد من القوات الحكومية. وتشير التقارير أيضاً إلى أن المدنيين الذين يُعتقد بأنهم ينتمون إلى المعارضة مُنعوا في العديد من الحالات من عبور نقاط التفتيش الحكومية أو دخول أي مستشفى لالتماس العلاج الطبي الطارئ. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على سبيل المثال، أقامت القوات المسلحة السورية حسبما أفادت التقارير حواجز للسيطرة على مداخل مشفى ابن سينا في ريف دمشق. وشعر الموظفون الطبيون بخطر

الاعتقال أو الاحتجاز أو سوء المعاملة أو الإعدام إذا لم يمتثلوا للأوامر بالامتناع عن معالجة الأشخاص الذين يُعتقد بأنهم موالون للمعارضة. وجمعت الأمم المتحدة أيضاً معلومات عن حالات اعتقال لموظفين طبيين لقيامهم بمعالجة مدنيين يُعتقد بأنهم موالون للمعارضة.

٥١ - ووردت إلى الأمم المتحدة أيضا تقارير عن حالات منعت فيها جماعات المعارضة المسلحة العلاج الطبي عن المصابين من المقاتلين الحكوميين. وجرى أيضا توثيق إساءة استخدام سيارات الإسعاف من قبل عناصر من المعارضة المسلحة. وإضافة إلى ذلك، وُثقت معلومات تفيد بأن الجيش السوري الحر قام في عدة حالات في عام ٢٠١٢ باستخدام سيارات الإسعاف في محافظة إدلب لعبور نقاط تفتيش حكومية.

٥٢ - ووفقا لسجلات أطلعت حكومةُ الجمهورية العربية السورية الأمينَ المتحدة عليها لغرض إعداد هذا التقرير، استُهدف ٦٣ مستشفى و ٤٧١ مركزا صحيا و ٤١٢ سيارة إسعاف منذ بداية النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، زُعم بأن ٢٤٠ من أفراد الطواقم الطبية قُتلوا. وتزعم الحكومة أن جماعات المعارضة المسلحة كانت مسؤولة عن هذه الاعتداءات.

٥٣ - ويشير تقرير لوزارة الصحة السورية مؤرخ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى أن ٦٠ في المائة من المستشفيات العامة أصيبت بأضرار جراء النزاع، ٣٨ في المائة منها بات خارج الخدمة و ٢٢ في المائة لحقت بها أضرار. وإضافة إلى ذلك، تعرضت ٣٨ في المائة من جميع المراكز الصحية العامة و ٩٢ في المائة من سيارات الإسعاف العامة إما للضرر أو التدمير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أدى القتال الدائر، حسبما أشارت التقارير، إلى إغلاق ١٢ عيادة طبية من العيادات الـ ٢٣ التي تقدم خدمات للاجئين الفلسطينيين في سورية. وفي حمص، على سبيل المثال، يعتقد أن ٥٠ في المائة من الأطباء فروا. وفي منطقة حلب، تقلص عدد الأطباء الممارسين للمهنة من ٥ ٠٠٠ طبيب قبل نشوب النزاع إلى ٣٦ طبيبا.

هاء - اختطاف الأطفال

٥٤ - أصبح اختطاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، سمة بارزة في النزاع السوري. وقد وردت إلى الأمم المتحدة عدة تقارير عن اختطاف الأطفال من قبل الميليشيات الموالية للحكومة أو جماعات المعارضة المسلحة، مقابل فدية أو الإفراج عن سجناء أو للضغط على أقارب يُعتقد بأنهم يؤيدون الطرف الخصم. وفي حالات كثيرة، تظل أماكن هؤلاء الأطفال مجهولة. وعلى سبيل المثال، قامت عناصر من الشبيحة باختطاف ولد يبلغ من العمر ١٧ عاما في محافظة حمص خارج منزله في شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي حادث آخر وقع في تموز/يوليه ٢٠١٣، قامت عناصر مسلحة باختطاف فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما أثناء هروبها مع أسرتها من منطقة أبو الزهور بمحافظة إدلب. وقد أطلق سراحها مقابل سيارة

الأسرة وبعض المال. وتفيد التقارير أن نحو ٥٠ طفلا كانوا ضمن الـ ٢٠٠ شخص الذين أخذتهم جماعات مسلحة رهائن أثناء ''هجوم البارودة'' الذي بدأ في ٤ آب/أغسطس في محافظة اللاذقية. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن مكانهم أو محتجزوهم معروفين.

واو - منع إيصال المساعدة الإنسانية

٥٥ - على الرغم من إنجازات الجهات الفاعلة الإنسانية واستمرار تزايد الاستجابة الإنسانية، ظل الوصول إلى مناطق ريف دمشق، بما في ذلك محافظات المعضمية واليرموك والحجر الأسود وحلب وإدلب ودرعا ودير الزور وحماة وحمص والقنيطرة والحسكة والرقة، صعبا حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وكانت القيود على وصول المساعدة تعزى أساسا إلى انعدام الأمن، وعدم صلابة الخطوط الأمامية، ووجود نقاط تفتيش أقامها جميع أطراف النزاع، وعوائق إدارية. وقد دعت الأمم المتحدة مرارا إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى السكان في أنحاء البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كان عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية في سورية يقدر بنحو ٦,٥ ملايين شخص، ما بين مشردين داخليا، بمن فيهم نحو ثلاثة ملايين طفل، ومجتمعات محلية مضيفة ولاجئين من العراق وفلسطين.

٥٦ - وقد استمرت كل من القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة في فرض حصار على مناطق على مدى أشهر، ما أعاق وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتفيد التقارير أن عدة مناطق في ريف دمشق، مثل المعضمية والغوطة الشرقية، تخضع لحصار القوات الحكومية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ما حال دون حصول أكثر من مليون مدني على مساعدات إنسانية عاجلة. وإضافة إلى ذلك، ظل الحصار مضروبا على مخيمي اليرموك وسبينة للاجئين الفلسطينيين، ما حال دون وصول المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين المتضررين. وأفادت الأنباء أن مدينة حمص القديمة كانت تخضع لحصار من كل من القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة منذ بداية عام ٢٠١٢، ولم يتم إيصال أي مساعدات إنسانية إلى السكان المحاصرين منذ آب/أغسطس ٢٠١٢. كذلك، أفادت التقارير بأن أكثر من ٠٠٠ ٣٥ شخصا في قريتي نبل والزهراء (شمال محافظة حلب) خضعوا لحصار ضربته الجماعات التابعة للجيش السوري الحر وجماعات المعارضة المسلحة، بما فيها جماعات أحرار الشام، وكتائب الحق، وألوية نور الدين الزنكي، وجبهة النصرة، وداعش، وحرموا من الحصول على السلع والمساعدات الإنسانية الأساسية منذ بداية عام ٢٠١٣.

٥٧ - وأدى تزايد أعداد نقاط التفتيش والحوادث المتعلقة بتحويل مسار الإمدادات الإنسانية من جانب جميع أطراف النزاع إلى إعاقة الإمداد المنتظم للغذاء وبنود المساعدات الإنسانية الأخرى في جميع أنحاء البلد. فكانت القوات الحكومية تعترض بشكل روتيني الإمدادات الطبية الداخلة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة. وكانت محتويات الأطقم الطبية بما في ذلك أدوات الرعاية الضرورية للتوليد، ومعدات إنقاذ الأرواح والمعدات الجراحية، تصادر عند نقاط التفتيش، بحجة أن هذه البنود يمكن أن تساعد في علاج مقاتلي المعارضة المصابين. وإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة إجراءات بيروقراطية مطولة على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وفيما يتعلق باللوجستيات واللوازم، بما في ذلك في تأخير أو عدم إصدار تأشيرات وتصاريح للمركبات المصفحة والإذن بالسفر الداخلي في سورية.

٥٨ - وفقا لمعلومات كشفت عنها حكومةُ الجمهورية العربية السورية، اتُخذت مجموعة من التدابير الجديدة مؤخرا لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. واعتُمدت آليات جديدة لمنح التراخيص، بما في ذلك اتباع إجراءات جديدة لعمليات النقل انطلاقا من مستودعات الأمم المتحدة، ولكنها تنفَّذ تبعا للحالة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم، متواضع في بعض الأحيان، في دخول العاملين في المجال الإنساني وتنقل الموظفين وانتشارهم في البلاد وإرسال الإمدادات والخدمات الإنسانية، بما في ذلك الوحدات الصحية المتنقلة واللوازم الطبية والمعدات الجراحية.

٥٩ - ويجعل تشرذم جماعات المعارضة المسلحة التفاوض بشأن الوصول الآمن عبر خطوط النزاع أمرا صعبا أكثر فأكثر. فقد شنت جبهة النصرة وجماعات مسلحة أخرى مجهولة الهوية هجمات منتظمة على قوافل المساعدات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُفيدَ بأن جبهة النصرة نهبت ثلاثا من شاحنات المساعدة الإنسانية محملة بـ ٣ ٠٠٠ طن من سلال الأغذية بين منطقتي الميادين، بمحافظة دير الزور، ومدينة الحسكة، بمحافظة الحسكة، وشاحنة تنقل أدوية ولقاحات مصدرها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في سراقب قرب إدلب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، اختطفت، لبعض الوقت، عناصر من مجموعة الخندق في محافظة إدلب أربع شاحنات محملة بـ ١٦٠ طنا من مواد المساعدات الإنسانية، وقامت بنهبها.

٦٠ - وتعرض عاملون وطنيون ودوليون في المجال الإنساني للترهيب والاعتقال والاحتجاز والجرح والقتل. ومنذ اندلاع النزاع وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، قُتل ٢٥ متطوعاً من الهلال الأحمر العربي السوري، ما أثر على تسليم الإمدادات وتقديم الخدمات الأساسية لإنقاذ

حياة الناس. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اختُطف سبعة من موظفي المساعدة الإنسانية (ستة موظفين من وكالة دولية وموظف من منظمة غير حكومية وطنية) في محافظة إدلب؛ ثم أُطلق سراح أربعة منهم بينما يبقى مكان وجود ثلاثة آخرين مجهولا، حتى وقت كتابة هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، اختُطف ما مجموعه ١٧ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حادث وقع في أيار/مايو ٢٠١٣، اختَطفت، لبعض الوقت، مجموعة معارضة مسلحة تأتمر بأمر قائد اسمه أبو حمزة ثمانيةً من موظفي الأمم المتحدة قرب حلب، وسَطت على مركبة مدرّعة تابعة للأمم المتحدة. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قُتل ٢٢ من الموظفين الوطنيين التابعين للأمم المتحدة في حين لا يزال ٢٢ آخرون محتجزين أو مفقودين أو مختطفين.

رابعا – توعية أطراف النزاع والحوار معهم من أجل منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووقفها

٦١ - بدعوة من حكومة الجمهورية العربية السورية، زارت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلى زروقي، سورية مرتين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦٢ - وكانت الأولوية المتوخى تحقيقها في الزيارة الأولى للممثلة الخاصة هي إنشاء آلية فعالة للرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما يتيح المتابعة الدقيقة لوضع قائمة تتضمن أسماء الأطراف في النزاع الدائر في سورية. وأُنشئت لاحقاً، في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، فرقة عمل قطرية للرصد والإبلاغ تابعة للأمم المتحدة، وذلك بموافقة الحكومة. وأجرت ممثلتي الخاصة أيضاً اتصالات مع كل من الحكومة والجيش السوري الحر، ودعتهما إلى الالتزام بوقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها.

٦٣ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وافت حكومة الجمهورية العربية السورية فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة بتقرير عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الجمهورية العربية السورية، أبرزت فيه التدابير التي اتخذتها للتصدي لما لهذا النزاع من تأثير على الأطفال، بما في ذلك فرص التعليم المتاحة للأطفال المشردين وإعادة بناء المدارس المتضررة. وروجت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ لإنشاء آلية رسمية للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال؛ وفي الوقت ذاته، أعربت للحكومة عن مشاعر القلق التي تساورها إزاء حجم الانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال وضرورة إنشاء آليات لمنعها.

٦٤ - وبغية اتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، اعتمدت حكومة الجمهورية العربية السورية سلسلة من الإصلاحات التشريعية. فقد بدأ نفاذ القانون رقم ٢٠١٣/١١ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي يجرِّم جميع أشكال تجنيد القوات المسلحة والجماعات المسلحة الأطفال ممن هم دون سن ١٨ سنة واستخدامها إياهم، ويشمل هذا الأمر مشاركتهم في القتال المباشر، وحملهم الأسلحة أو العتاد أو الذخيرة ونقلهم لها، وقيامهم بزرع المتفجرات، وتمركزهم في نقاط التفتيش، وقيامهم بمهام المراقبة أو الاستطلاع، وقيامهم بمهام تمويهية أو بدور الدروع البشرية، ومساعدتهم مرتكبي الانتهاكات و/أو خدمتهم لهم بأي شكل من الأشكال. وشدد القانون ذاته العقوبة على جريمة اغتصاب أي فتاة يقل عمرها عن ١٦ سنة. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، جرَّمت الحكومة أيضا، بموجب المرسوم التشريعي ٢٠١٣/٢٠، اختطاف الأشخاص واحتجازهم في ظروف الأزمة الحالية.

٦٥ - وخلال الزيارة التي أجرتها ممثلتي الخاصة إلى الجمهورية العربية السورية ودول الجوار في تموز/يوليه ٢٠١٣، دعت إلى التنفيذ الشامل للقانون الجديد وإلى تطبيقه على نحو يشمل جميع أطراف النزاع. وعلاوة على ذلك، شجعت الحكومةَ على إنشاء آلية وزارية رسمية للتنسيق من أجل منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها، وتيسير تبادل المعلومات بشأن الانتهاكات الجسيمة فيما بين الأجهزة الحكومية ومع الأمم المتحدة. ونوقشت كذلك، مع ممثلين حكوميين من مختلف الوزارات، مسألة إطلاق سراح الأطفال المحتجزين تعسفاً بحجة ارتباطهم بجماعات المعارضة المسلحة، فتقرر تناولها ضمن القضايا ذات الأولوية في الاجتماع الأول الذي ستعقده اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التابعة للحكومة. وخلال زيارة نائب وزير الخارجية السوري إلى نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كُررت الدعوة إلى معالجة هذه المسائل. وعُقد الاجتماع الأول بين اللجنة والأمم المتحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا علم للأمم المتحدة بأي إجراءات اتخذتها الحكومة السورية في ما يتعلق بالأطفال المحتجزين بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة.

٦٦ - وكُررت، خلال الزيارة الثانية التي قامت بها ممثلتي الخاصة، دعوة قادة الجيش السوري الحر في الجمهورية العربية السورية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع، ودعوة ممثلي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (ائتلاف المعارضة السورية) إلى الشيء ذاته، في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وجرى تناول مسألة حالة السكان المدنيين في المناطق المحاصرة، على غرار المناقشة التي جرت بشأن ذلك مع الحكومة، ودعت الأمم المتحدة باستمرار جميع المتحاربين في تلك المناطق إلى تسيير إيصال المساعدة

الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وبإجراء أربع زيارات إلى البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، جمعت ممثلتي الخاصة أيضا المعلومات الكفيلة بإجراء تقييم أولي لما لهذا النزاع من تداعيات إقليمية. فإذ يزداد عدد اللاجئين السوريين بشكل مطرد، يبلغ الضغط الذي تتعرض له البلدان المستضيفة، ولا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية، مستويات خطيرة. ففي جميع بلدان الجوار الأربعة التي شملتها الزيارة، يفوق يولد عددُ اللاجئين في المدن وفي المخيمات، ضغطا متزايدا على البلدان المستضيفة. ويثير هذا الأمر المزيد من أوجه القلق المتعلقة بحماية الأطفال، ويشمل ذلك نقص التعليم والرعاية الصحية، وخطر تشغيل الأطفال، وحوادث تجنيد الأطفال من بين السكان اللاجئين، والاستغلال الجنسي وحالات تزويج القصَّر بالإكراه.

٦٧ - وقد بذلت أيضاً الهيئة السورية لشؤون الأسرة جهوداً لبدء حملة للتوعية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمنع الانتهاكات ضد حقوق الطفل. وتقدم الأمم المتحدة حالياً الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في وضع استراتيجية لمنع ووقف ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويجري حالياً تنفيذ حملات لتثقيف الجمهور وإدراج التوعية بأخطار الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات في نظام التعليم، وذلك بوسائل منها إقامة شراكات مع وزارة التعليم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استجابت الحكومة أيضا لطلب الأمم المتحدة الداعي إلى ضرورة توعية وسائط الإعلام التي تدعمها الدولة لتجنُّب عرض أطفالٍ ''يعترفون بارتباطهم بالجماعات المسلحة''.

سادسا - التوصيات

٦٨ - إن المعاناة التي ما برح الأطفال في الجمهورية العربية السورية يتعرضون لها منذ بداية النزاع، كما هو موثق في هذا التقرير، معاناة لا توصف وغير مقبولة. يجب إنهاء هذه الانتهاكات الآن. لذا أحث جميع الأطراف في النزاع على أن تتخذ، دون إبطاء، كل التدابير اللازمة لحماية وصون حقوق جميع الأطفال في سورية. وعلى وجه الخصوص، أحث جميع الأطراف على ما يلي:

(أ) احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ووقف جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، واتخاذ جميع الخطوات الملائمة لحماية الأطفال وغيرهم من المدنيين خلال العمليات العسكرية؛

(ب) التحقيق في الحوادث ذات الصلة بذلك واتخاذ تدابير تأديبية، وفقاً للمعايير الدولية، ضد الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم تلك الانتهاكات والاعتداءات؛

(ج) إنهاء كل الاعتداءات العشوائية وغير المتناسبة على المناطق المدنية والأماكن العامة بما في ذلك استخدام أساليب التعذيب، والغارات الجوية، والأسلحة الكيميائية والمدفعية الثقيلة؛

(د) إتاحة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية على نحو كامل ودون عراقيل إلى جميع السكان المتضررين، بما يشمل المناطق السكنية المحاصَرة والمناطق الأخرى التي يصعب الوصول إليها، وإنشاء ممرات للمساعدة الإنسانية وتنفيذ هُدناتٍ تتيح تسليم المؤن الأساسية للمناطق السكنية المحاصَرة والقيام بحملات التطعيم. وأحث بشكل خاص جميع الأطراف في النزاع على تيسير إيصال اللوازم الطبية إلى جميع السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الطبية من دون تمييز، وذلك امتثالاً للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها الإضافية؛

(هـ) الإفراج فورا عن النساء والأطفال المختطفين؛

(و) الكف عن استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية وحماية الطابع المدني لتلك المؤسسات؛

(ز) العمل فوراً على اتخاذ كل التدابير لمنع ووقف جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسيين ضد الفتيان والفتيات.

٦٩ - إن حكومة الجمهورية العربية السورية، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن الأطفال والنزاع المسلح وغير ذلك من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان حماية الأطفال في جميع أنحاء إقليمها. وأُهيبُ بالحكومة السورية:

(أ) أن تنهي قتل الأطفال وتشويههم انتهاكاً للقانون الدولي، وأن تحقق في مثل هذه الأعمال وتفصح عما تسفر عنه تلك التحقيقات من نتائج؛

(ب) أن تجعل المستشفيات أماكن محايدة بكفالة دخول جميع المرضى إليها وإلى غيرها من المرافق الطبية على قدم المساواة، وأن تمتنع عن جعل الجنود يتمركزون داخل المستشفيات وفي محيطها؛

(ج) أن توقف الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأطفال، ومنهم أولئك الذين يُحتجزون بدعوى الارتباط بالمعارضة المسلحة؛ وأن تطلق سراح الأطفال الذين يحتجزهم أي كيان حكومي أو شبه حكومي بهذه التهم، وأن تسمح بوصول هيئات الرصد الدولية إلى المحتجزين؛

(د) أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتيسير توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية وأن تذلل العراقيل التي قد تؤخر إيصال المساعدات والمؤن الإنسانية؛

(هـ) أن تكفل قيام كل الميليشيات التابعة للحكومة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأن توقف جميع الانتهاكات ضد الأطفال، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيدهم واستخدامهم؛

(و) أن تكفل عقد اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالأطفال والتراع المسلح اجتماعات منتظمة مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة لمناقشة المسائل المتصلة بحماية الأطفال في سياق التراع السوري، علاوة على وضع إطار للتصدي للانتهاكات الجارية ضد الأطفال ومنعها. وفي هذا الصدد، أحثّ حكومة الجمهورية العربية السورية على إجراء حوار مع الأمم المتحدة من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل لإنهاء قتل الأطفال وتشويههم في انتهاك للقانون الدولي، والعنف الجنسي الممارس ضد الأطفال المحتجزين، والهجمات على المدارس والمستشفيات وموظفيها المشمولين بالحماية.

٧٠ - وأحثّ جميع جماعات المعارضة المسلحة على:

(أ) أن تنهي قتل الأطفال وتشويههم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي، وأن تشجب علنا كل هذه الانتهاكات، وأن تتخذ كل الخطوات الملائمة لحماية الأطفال وغيرهم من المدنيين خلال العمليات العسكرية وفي المناطق الخاضعة لسيطرتها؛

(ب) أن تُجري، حسب الاقتضاء وبما يتماشى والمعايير الدولية، تحقيقات مع من يوجد في صفوفها من عناصر معروفين بمسؤوليتهم عن الجرائم وعن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أو يشتبه في مسؤوليتهم عنها، وأن تتخذ التدابير التأديبية ضدهم؛

(ج) أن تتخذ خطوات لمنع ووقف تجنيد واستخدام الأطفال ممن هم دون سن ١٨ سنة في صفوفها، ويشمل ذلك حظر تلك الأعمال صراحة في مدونات لقواعد السلوك معتمدة رسمياً، وأن تتعاون مع الأمم المتحدة سعياً إلى وضع خطط عمل لهذا الغرض وتنفيذها؛

(د) أن تمتنع عن القيام باعتداءات على قوافل المساعدات الإنسانية، وأن تكفل وصولَ هذه القوافل إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها وعبورَ لتلك المناطق، من دون عراقيل.